التحقيق وان الشيء بمعنى الموجود والثبوت بمعنى ووجه كونه لغوا قوله المغايرة
المشروطة بين الموضوع والمحمول لا يخفى في وقوع السؤال والاقتصار على ملاحظة بعض
الثلاثة لانا لو لم نعتبر ما به التحقق فقلنا عوارض الاشياء ثابتة او لم نعتبر
كون الشيء بمعنى الموجود فقلنا حقائق المعدوم ما هيات ثابتة او لم نفسر الثبوت
بالوجود اي خارجا فقلنا حقائق الموجودات متصورة لم يكن منها شيء لغوا
قوله قلنا المراد ما نعتقده حقائق الاشياء حاصله ان جهة تصور الموضوع
وجهة اثبات المحمول له مختلفان فالمراد بقولنا اولا الثابتة ثبوتا حسب اعتقادنا
وتسميتنا وبقولنا ثانيا ثابتة ثبوتها بمعنى وجودها في الخارج ومع اختلاف
الجهة يكون الكلام مفيدا قوله كما يقال واجب الوجود موجود اي ما تسميه
وتتصوره واجب الوجود موجود في نفس الامر وقوله ربما يحتاج الى البيان اي
بالنسبة الى بعض الاذهان القاصرة كما يتبه عليه ربما فانها للتقليل اما بالنسبة
الى غالب الاذهان فلشهرة اخذ الموضوع عندهم باعتبار الاعتقاد لا يحتاج
الى البيان قوله ليس مثل قولك الثابت الذي هو لغو لا فائدة فيه لا يخفى
الموضوع والمحمول فيه باتحاد الجهة وقوله ولا مثل قوله انا ابو النجم وشعري شعري
فان كلا من قوله انا ابو النجم وقوله شعري شعري محتاج الى البيان لا محالة
بالنسبة الى غالب الافهام كما يبين ان معنى قوله ابو النجم ان ذلك الرجل المعروف
بصفات الكمال من الشجاعة والقوة والانفة والحمية وشعري ذلك الشعر المشهور
بالبلاغة لم تغير في الايام ولا غيرت شعري فباعتبار تضمن قوله ابو النجم وصفية
الكمال تضمن اسم حائم الجواد اوقعه خبرا قوله من تصوراتها والتصديق
بها وباحوالها تنبيه على ان اللام في العلم لاستغراق انواعه وذلك بمعونة
المقام لان الحكم بثبوت العلم لحقائق الاشياء مقدمة الاستدلال على ثبوت
الصانع وكما يحتاج الاستدلال الى العلم بثبوت الحقائق يحتاج العلم بها
من الحدوث او الامكان ونحوهما فما قيل من ان المراد العلم بثبوتها فقط غلط

من جهتين ظن وجوب تقدير المضاف وظن الاكتفاء بالثبوت قوله متحقق بصيغة
الفاعل اي ثابت ضرورة لا سبيل الى انكاره واما قوله بصيغة المفعول يعني ان
العلم بها معلوم يقينا ففيه خروج عن اسلوب قوله حقائق الاشياء ثابتة وفوات
الملائمة للامرين الاتي ذكرهما فان ملائمة صيغة الفاعل لهذا الاسلوب ولقول
الشرح ولا علم بثبوت حقيقته ولا بعدم ثبوتها ظاهر لخلو صيغة المفعول قوله
للقطع بانه لا علم لجميع الحقائق وان اراد نفي العلم التفصيلي فمسلم ولا يضر لانه
غير مراد للمصنف وان اراد نفي الاجمالي ممنوع لان قولنا حقائق الاشياء ثابتة
يتضمن العلم بالجميع اجمالا اذ قد تقرر ان المراد ما نعتقده حقائق الاشياء وهو لا
محالة معلوم لنا اجمالا والا فكيف يحكم على ما لا يتصوره لا اجمالا ولا تفصيلا
قوله والجواب ان المراد الجنس اي العلم بجنس الحقائق متحقق واورد هنا ان
ثبوت جنس الحقائق لا يلزم ان يكون في ضمن ما نشاهد من الاعيان والاعراض
فقد يكون الجنس في ضمن غيرها فلا يحصل وجود الجنس التنبيه على وجودها
الذي تقدم في الشرح هنا كا التنبيه على وجود جنس ما يشاهد ففيه حذف
مضاف ويقال اذا ثبت في الخارج شيء من الاشياء فالاحق بالثبوت هو هذه
المشاهدات وهذا القدر كاف في التنبيه على وجود جنس الحقائق قوله رد على
القائلين بانه لا ثبوت لشيء من الحقائق هذا الرد يتجه عليه قوله حقائق الاشياء
ثابتة والرد على القائلين بانه لا علم بثبوت حقيقة ولا بعدم ثبوتها يتجه عليه
قوله والعلم بها متحقق خلافا للشوفسطائية قوم من حكماء يونان توغلوا في
الرياضة حتى قالوا بالقدماء الذي منه ما حكي عنهم هنا قوله وهم العنادية سموا
بذلك لانهم معاندون في قولهم لزم بعدم تحقق نسبة امرا الى اخر في نفس الامر
وفي دعواهم انه مما من قضية بديهية او نظرية الا ولها معارضة تقاومها وتماثلها
في القوة فانكارهم لا يختص لحقائق الموجودات وقد نبهنا على ذلك فيما مر قوله و
منهم من ينكر ثبوتها اي تقررها في نفس الامر مع اعترافه بتعلقها فيرون ان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)